آليات الحماية الاجتماعية فى مصر دراسه تحليليه

يحيي محمد محمد هاشم

طالب دكتوراه /قسم علم الاجتماع أنثروبولوجى وفولكلور

الملخص

يقدم هذا البحث دراسة تحليلية لآليات الحماية الاجتماعية فى مصر و التى تتخذ العديد من الاشكال بهدف تحسين نوعية حياة الفئات الفقيرة و المهمشة ، و يشمل البحث السياسات الاجتماعية فى مواجهه الفقر ، وعناصر الحماية الاجتماعية ، و آليات الحماية الاجتماعية ، و ما تضمنه الدستور المصرى الجديد ٢٠١٤ بشأن الحماية الاجتماعية ، و برامج الحماية الاجتماعية فى مصر متضمنه ما تقدمه وزارة الشئون الاجتماعية و العقد الاجتماعى و الصندوق الاجتماعى للتنمية ، وصولا الى الرؤية المستقبلية و اهم النتائج التى توصل اليها البحث فى هذا الاطار .

Abstract

This paper presents a study of the mechanisms of social protection in Egypt, which take many forms in order to improve the quality of life of the poor and marginalized, and includes search social policies in the face of poverty, elements of social protection, mechanisms of social protection, the contents of Egyptian new constitution in 2014 on social protection, social protection programs in Egypt comprising its offerings and the Ministry of Social Affairs and the social contract and the Social Fund for Development, down to the future vision and the most important findings in this context .

الكلمات المفتاحية :
(الحماية الاجتماعية – الفقر – التنمية الاجتماعية – السياسات الاجتماعية)

مقدمة :

يقدم هذا البحث دراسة تحليلية لآليات الحماية الاجتماعية فى مصر و التى تتخذ عدة اشكال تهدف الى تحسين نوعية الحياة للفئات الفقيرة و المهمشة .

و يمثل البحث الفصل الخامس من رسالة دكتوراة بعنوان آليات الحد من الفقر فى الريف المصرى دراسة ميدانية لشبكات الحماية الاجتماعية فى قرية مصرية ، وتقع الدراسة فى ميدان علم الاجتماع الاقتصادى ، و قد جائت فى بابين ، الاول يضم ٥ فصول هى الفصل الاول عن مدخل فى منهجية الدراسة ، و الفصل الثانى عن الاتجاهات النظرية فى دراسة الفقر و الحماية الاجتماعية ،و الفصل الثالث يقدم رؤية نقدية للدراسات السابقة ، و الفصل الرابع يستعرض التجارب الدولية لشبكات الحماية الاجتماعية كآلية لمواجهه الفقر ،و الفصل الخامس يقدم دراسة تحليلية لآليات الحماية الاجتماعية فى مصر ، و الباب الثانى و يضم ٤ فصول و هى الفصل السادس الذى يستعرض الخصائص الاجتماعية و الاقتصادية لمجتمع الدراسة ، و الفصل السابع ليتناول الحماية الاجتماعية فى مجتمع الدراسة ، و الفصل الثامن يتناول شبكات الحماية الاجتماعية و الحد من الفقر فى مجتمع الدراسة ، و الفصل التاسع يشمل نتائج الدراسة و الرؤية المستقبلية للبحث ، و يشمل البحث القضايا الاساسية الاتية :

اولا : السياسات الاجتماعية فى مواجهه الفقر .

ثانيا : عناصر الحماية الاجتماعية .

ثالثا : آليات الحماية الاجتماعية .

رابعا : الحماية الاجتماعية فى الدستور المصرى الجديد (٢٠١٤) .

خامسا : برامج الحماية الاجتماعية فى مصر .

سادسا : اهم النتائج و الاستخلاصات فى هذا الاطار .

اولا : السياسات الاجتماعية فى مواجهه الفقر :

تعد سياسات الحماية الاجتماعية جزءا من السياسات الاجتماعية التى تهدف الى حماية الفرد فى حالة تعرضه لاى اخطار لا يستطيع مقاومتها بأمكانياته الذاتية المحدودة، لذا فان السياسات الاجتماعية تعتبر مجموعة من القوانين والتشريعات والتدابير المباشرة وغير المباشرة،والتوجهات الصادرة عن الحكومة ومؤسساتها، والهادفة الى تطوير وتنظيم الواقع الاجتماعى وتحقيق انجازات تنموية محددة تمس الفرد وجميع شرائح المجتمع فى مختلف المجالات اجتماعية او اقتصادية اونفسية اوجسدية، وكذلك تطوير قدراته وتعظيم مشاركته وتحسين نوعية حياته، ولتحقيق نجاح السياسات الاجتماعية لابد من اهتمامها

بمكافحة الفقر والحد من انتشاره والحرص على عدم تجاوز مستوى الحد الادنى المتفق علية فى التعليم والصحة والعمل والاجر،وغير ذلك من المكونات الاساسية للحياة الانسانية وتوفير الحماية الاجتماعية لافراد المجتمع فى حالة تعرضهم لاى اخطار لا تمكنهم امكانياتهم المحدودة من مواجهتها ثم توفير خدمات الاحتياجات الاساسية باحسن مستوى ممكن (الملتقى العلمى لدول مجلس التعاون،برامج ومشروعات رعاية الاسرة،٢٠٠٣، ١٥).

لقد باتت سياسات الحماية الاجتماعية ضرورة ملحة ذات اهمية تنموية للتصدى للمشكلات الاجتماعية المهددة للمجتمع، فنظرا لعدم الاهتمام بسياسات الحماية الاجتماعية لسنوات طويلة مضت فقد ترتب على ذلك تفاقم مشكلات اجتماعية كثيرة على رأسها مشكلة الفقر وكيفية الحد منه،والعمل على توليد دخل مستقر و مناسب للفئاتالفقيرة و المهمشة ،و كيفية العمل على تحسين نوعية الحياة لهذه الفئات، خاصة وأن نتائج بحث الدخل والانفاق والاستهلاك لعام ٢٠١٢/ ٢٠١٣ تشير الى أن نسبة الفقراء تتزايد سنويا وفقا لمقياس الفقر القومى فقد بلغت ٢٦,٣% عام ٢٠١٢ /٢٠١٣ مقابل ٢٥,٢% عام ٢٠١٠/ ٢٠١١ ،وان نسبة الفقراء وفقا لمقياس الفقر المدقع ٤,٤% عام ٢٠١٢ / ٢٠١٣ مقابل ٤,٨%عام ٢٠١٠/٢٠١١، وقيمة خط الفقر المدقع هى ٢١٤ جنية للفرد فى الشهر، وقيمة خط الفقر القومى هى ٣٢٧ جنية للفرد فى الشهر(www.capmas.gov.eg).

ولذلك يجب العمل على تحقيق الادماج الاجتماعى للفئات المهمشة و الاشد فقرا و تحقيق الاستقرار والعدالة الاجتماعية، والأمن الاجتماعى وكافة الاحتياجات الانسانية لكل افراد المجتمع دون تمييز و ذلك من خلال استحداث شبكة حماية اجتماعية تتمكن فعليا من الحد من الفقر، الذى يقف حائلا دون تحقيق التنمية و يؤدى الى تآكل الثروة البشرية ، ويشكل خطرا بالغا على الاستقرار الاجتماعى والاقتصادى.

وهناك العديد من المبررات التى ادت لاهتمام الدولة بالحماية الاجتماعية وعلى رأسها النتائج والاثار السلبية للتحولات الهيكلية،وغياب العدالة الاجتماعية، و عدم تحقيق برامج الحماية الاجتماعية و آليات للاهداف المنوطة بها .

ان تضارب السياسات حول الحماية الاجتماعية يدل على عدم فهم وظيفتها ودورها فى الحفاظ على البنية المجتمعية، فكل ما يتم هوتكرار لافكار قديمة خارج سياق العصر،واستدعاء تجارب جاهزة لا تتفق مع خصائص المجتمع المصرى وقيمه وعاداته وثقافته بشكل عام، و مع تراجع

دور الدولة فى ظل العولمة والتوسع فى سياسات الخصخصة تزايد الاحساس لدى افراد المجتمع بعدم الثقة فى القائمين على هذه السياسات و بأنهم يخدمون مصالحهم واغراضهم الخاصة دون الاهتمام بالمشكلات الاجتماعية الحقيقية التى يعانى منها المجتمع،ولا يقدمون حلولا حقيقية لتحسين نوعية الحياة (خضر عبد العظيم،٢٠١٠).

ثانيا: عناصر الحماية الاجتماعية:

١ـ الأمن:

ان المفهوم الواسع للامن الذى ينبغى ان يتوفرلأفراد المجتمع يشمل حماية المجتمع من اى تهديد خارجى يضع المجتمع فى دائرة الخطر،بالأضافة الى الحفاظ على امن الانسان داخل المجتمع وحمايته من اى اعتداء يتصل بوجوده، سواء بذاته اوملكيته اوحريته،كما يرتبط ذلك ايضا بالأمن الاقتصادى الذى يهتم بتوفير ما يشبع الحاجات الاساسية للمواطنين فى المجتمع، وكذا الامن الاجتماعى الذى يسعى الى الحفاظ على التجمعات المحورية للمواطنين كالأسرة بما يجعلهم قادرين على انتاج رأس المال الاجتماعى، والامن الثقافى الذى يعنى الحفاظ على هوية البشر وثقافتهم وتراثهم بما يحقق انتمائهم لمجتمعاتهم(خضر عبد العظيم،٢٣:٢٤،٢٠١٠) .

٢ـ الرعاية الاجتماعية:

يقصد بالرعاية الاجتماعية التدابير اوالنظم الاجتماعية التى تستهدف حماية افراد المجتمع من الاثار السلبية نتيجة تعرضهم لاحداث اجتماعية عارضة ومؤقته، و يعد تقديم الخدمات الاجتماعية من اهم صور تحقيق الرعاية الاجتماعية التى تستهدف تحقيق الحماية على المدى اقريب والبعيد وتعتبر الرعاية الاجتماعية من خلال تقديم المساعدات لمن يحتاجون اليها من العناصر الهامة فى شبكات الحماية الاجتماعية.

٣ـ الضمان الاجتماعى:

الضمان الاجتماعى هوالحماية اوالتحرر من الخوف مستهدفا مساعدة البشر المعرضين لأخطار عارضة اودائمة، عن طريق توفير احتياجاتهم الاساسية حتى يتمكنوا من التغلب على هذه المخاطر، وتضمن نظم الضمان الاجتماعى تأمين البشر عند التقاعد وكبر السن اوالعجز عن السعى لأشباع الحاجات الاساسية، كما يشمل نظم المساعدات التى تمنح لبعض الشرائح الاجتماعية للحفاظ على قدراتها (خضر عبد العظيم،٢٤:٢٥،٢٠١٠) .

ثالثا: آليات الحماية الاجتماعية:

تتنوع آليات الحماية الاجتماعية للفئات الفقيرة و المهمشة ما بين المسوح و الدراسات التى تمكن من رصد ما تعانى منه هذه الفئات من سلبيات تمهيدا لاقتراح الحلول المناسبة لها ، و التمكين الاقتصادى لهذه الفئات ، و الدفع بها من اسفل الى اعلى بما يحقق الارتقاء النسبى بأوضاعهم الاجتماعية و الاقتصادية بالاضافة الى تأسيس المشروعات الاستراتيجية الهادفة الى دمج المهمشين و الارتقاء بأوضاعهم الاجتماعية و الاقتصادية .

و سوف اعرض بأختصار لأهم آليات الحماية الاجتماعية فيما يلى :

١ – اجراء المسوح والدراسات:

ان اجراء المسوح والدراسات للفئات الاجتماعية الفقيرة والمهمشة و رصد اوضاعها الاجتماعية تعد من الآليات الاساسية لنجاح برامج الحماية الاجتماعية، فالدراسات والمسوح الاجتماعية تستطيع أن ترصد المشكلات الاجتماعية و السلبيات التى تعانى منها هذه الفئات بما يمكن من الوصول الى حجم هذه المشكلات واقتراح الحلول الاكثر ملاءمة لها بهدف تطوير البرامج التى تساعد على تقليص مساحتها (خضر عبد العظيم، ٢٠١٠ ٥٨: ٦١).

٢ – الدفع من اسفل الى اعلى:

تعد برامج الحماية الاجتماعية ذات ضرورة بالغة فى المجتمعات التى يعانى نسبة كبيرة من سكانها من التهميش الاقتصادى ويعيش اكثر من ٥٠ % منهم تحت خط الفقر، فاذا كانت التعديلات الهيكلية التى تجرى فى بعض المجتمعات تعمل فى اتجاة الدفع ببعض الشرائح الاجتماعية من أعلى الى أسفل مما نتج عنه تقليص حجم الطبقة الوسطى فان اجراءات الحماية الاجتماعية تعمل من أسفل الى أعلى بهدف تقليص الاثر السلبى لعمليات التكيف الهيكلى و توسيع مساحة الطبقة الوسطى، و فى هذا الصدد تسعى مختلف الدول لأتخاذ اجراءات عديدة بهدف دفع الشرائح المهمشة اقتصاديا الى أعلى، ويشمل ذلك ايضا محاولة الارتقاء بالاوضاع الصحية للفقراء كأحد الجهود المبذولة لحمايتهم و للدفع بأوضاعهم من أسفل الى أعلى، ذلك لأن الصحة السليمة تؤدى الى رفع مستوى الانتاجية ، ومن ثم توفير الدخل المناسب والقادر عل اشباع الحاجات الاساسية لتتصاعد فاعلية وقدرات الفقراء و تحسين اوضاعهم الاجتماعية بما يؤهلهم للحراك الاجتماعى الى شرائح اجتماعية اعلى .

٣ – التمكين الاقتصادى لتحقيق التمكين الاجتماعى:

تعد القروض الصغيرة احدى الآليات الهامه لتحقيق التمكين الاقتصادى للشرائح الفقيرة ، فمن خلال برامج الصندوق الاجتماعى على سبيل المثال تستطيع هذه الفئات الحصول على قروض صغيرة و متناهية الصغر لتأسيس مشروعات انتاجية صغيرة تشكل صمام امان اقتصادى – اجتماعى من خلال ما تحققه من عائد ثابت ، وما توفره من تأهيل مهنى و حرفى ، حيث تعتبر المشروعات الصغيرة قاعدة لتمكين الفئات الفقيرة و الارتقاء بأوضاعهم الاجتماعية و الاقتصادية و الدفع بهم الى وضع اجتماعى افضل .

٤ – تأسيس المشروعات الاستراتيجية لتحقيق الحماية الاجتماعية:

لقد جاء تأسيس المشروعات الاستراتيجية بهدف تحقيق الحماية الاجتماعية بديلا لعصر المشروع الاجتماعى الذى استهدف النهوض بالمجتمع من خلال تنميته وتحديثه، فالدولة هى التى تقود عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية، و مع زيادة مساحه التهميش الاجتماعى تراجعت المشروعات الاجتماعية لانها تسعى فقط الى ادماج الفئات المهمشة والفقيرة ، لذا اصبحت مشروعات دمج المهمشين والارتقاء بأوضاعهم احد الآليات الاساسية لتأكيد الاستقرار الاجتماعى.

رابعا : الحماية الاجتماعية فى الدستور المصرى ٢٠١٤ :

بعد ان قام الشعب المصرى بثورة ٢٥ يناير وثورة ٣٠ يونيوثائرا على الفقر وتراجع دور الدولة فى توفير الحماية الاجتماعية للمواطنين جاءت بعض المواد التى شملها الدستور المصرى ٢٠١٤ لتنص صراحة على الحماية الاجتماعية والقضاء على الفقر حتى يكون الدستور الجديد للبلاد هاديا و مرشدا لاجهزة الدولة تهتدى به نحوتحقيق العدالة الاجتماعية والحماية الاجتماعية للمواطنين وقد جاء الباب الثانى الخاص بالمقومات الاساسية للمجتمع بالدستور ليشمل بعض المواد الهامة فى هذا الشأن وهى : (دستور مصر ٢٠١٤):

المادة ٨: يقوم المجتمع على التضامن الاجتماعى وتلتزم الدولة بتحقيق العدالة الاجتماعية وتوفير سبل التكافل الاجتماعى بما يضمن الحياة الكريمة لجميع المواطنين، على النحوالذى ينظمه القانون.

المادة ٩: تلتزم الدولة بتحقيق تكافؤ الفرص بين جميع المواطنين، دون تمييز.

المادة ١٧: تكفل الدولة توفير خدمات التأمين الاجتماعى ولكل مواطن لا يتمتع بنظام التأمين الاجتماعى الحق فى الضمان الاجتماعى، بما يضمن له حياة كريمه، اذا لم يكن قادرا على اعالة نفسه واسرته، وفى حالات العجز عن العمل والشيخوخة والبطالة وتعمل

الدولة على توفير معاش مناسب لصغار الفلاحين، والعمال الزراعيين والصيادين،والعمالة غير المنتظمة، وفقا للقانون. واموال التأمينات والمعاشات اموال خاصة، تتمتع بجميع اوجه واشكال الحماية المقررة للاموال العامة، وهى وعوائدها حق للمستفيدين منها، وتستثمر استثمارا آمنا، وتديرها هيئة مستقلة، وفقا للقانون. وتضمن الدولة اموال التأمينات والمعاشات.

مادة ١٨: لكل مواطن الحق فى الصحة وفى الرعاية الصحية المتكاملة وفقا لمعايير الجودة، وتكفل الدولة الحفاظ على مرافق الخدمات الصحية العامة.....

مادة ١٩: التعليم حق لكل مواطن هدفه بناء الشخصية المصرية والحفاظ على الهوية الوطنية وتأصيل المنهج العلمى فى التفكير.....

مادة ٢٧: يهدف النظام الاقتصادى الى تحقيق الرخاء فى البلاد من خلال التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، بما يكفل رفع معدل النمو الحقيقي للاقتصاد القومى، ورفع مستوى المعيشة، وزيادة فرص العمل وتقليل معدلات البطالة، والقضاء على الفقر.....

يرى الباحث أن المواد سالفة الذكر و التى تعهدت بها الدولة لتوفير الحماية الاجتماعية والعدالة الاجتماعية والقضاء على الفقر هى بمثابة عقد اجتماعى جديد يلزم الدولة بتوفير الحياة الكريمة لجميع المواطنين دون تمييز و تحقيق تكافؤ الفرص فى الرعاية الصحية ، وحق التعليم، والتنمية المستدامة ورفع مستوى المعيشة والعمل على القضاء على الفقر، الا ان المجتمع لم يشهد حتى الآن تشكيل هيئة اوجهه تكون منوطة بتنفيذ هذه المواد الدستورية حتى تكون المجهودات التى تقوم بها الدولة من اجل توفير الحماية الاجتماعية والقضاء على الفقر فاعلة ومنظمة ومترابطة فالهيكل الحالى تتناثر فيه جهود التنمية بين جهات شتى ما بين وزارة الشئون الاجتماعية والصندوق الاجتماعى للتنمية،والجمعيات الاهلية مما يعوق توفير الحماية الاجتماعية للفئات الاكثر فقرا و احتياجا .

خامسا: برامج الحماية الاجتماعية فى مصر:

١- وزارة الشئون الاجتماعية:

تهدف وزارة الشئون الاجتماعية من خلال قطاع الحماية الاجتماعية بالوزارة الى المشاركة الفاعلة بين الدولة وقطاعات المجتمع من خلال الارتفاع بمعدل النموالاقتصادى ، وزيادة فرص العمل ، وتقديم الدعم المباشر لغير القادرين من ذوى الدخل المحدود ،مع التأكيد على البعد الاجتماعى فى خطة التنمية. وتعمل الوزارة على تحسين الدخول وضمانات للمعاشات وتحقيق الاستقرار النفسى والاجتماعى للاسرة المصرية وتنمية مهارات افرادها وتحفيزهم على المشاركة بايجابية فى مختلف قضايا المجتمع.

تتضمن وظيفة الحماية الاجتماعية تغطية فئات المجتمع المختلفة مع التركيز على الفئات الاكثر احتياجا والمهمشة اجتماعيا، وذلك بما يشمل بنود المرض والعجز، والشيخوخة، والوفاة، والاسكان،بالاضافة الى ما سبق تشمل وظيفة الحماية الاجتماعية اجراء البحوث بهدف متابعة مدى التقدم فى المجال وتطويره بشكل عام. كما ان وزارة الشئون الاجتماعية تضع اولوية بشأن النموالاقتصادى، والعدالة والتصدى للفقر للاسر الاكثر فقرا واحتياجا وبناءا على قدراتها ووموارادها المتاحة المادية والبشرية، والمؤسسية، والتكنولوجية (دليل وزارة التضامن الاجتماعى، ٢٠٠٨).

تقوم وزارة الشئون الاجتماعية بدعم الفقراء والتوسع فى شبكات الضمان الاجتماعى مع مضاعفة اعداد الاسر المستفيدة ويشمل نشاط الضمان الاجتماعى والاغاثة مساعدة الاسر

الفقيرة والاسر محدودة الدخل التى تحتاج الى دعم مادى، وذلك عن طريق توفير حد ادنى من المساعدات المالية والعينية اوالمعاشات لتعينها على الخروج من ازمة المرحلة الحرجة التى تمر بها سواء كانت حالات مرض اوعجز اوشيخوخة اوحمل ورضاعة اوفى حالة النكبات والكوارث العامة والفردية، ويتضمن الضمان الاجتماعى خدمات متعددة منها: معاشات الضمان الاجتماعى، ومعاش الطفل،والمساعدات الاجتماعية الشهرية،ومساعدات الدفعة الواحدة، واعانات العاملين السابقين بالحكومة والقطاع العام، ومساعدة اسر الشهداء والمصابين المدنيين،ومساعدات اسر المجندين،والمعاشات الاستثنائية وفيما يلى بيان بتفاصيل هذه الانشطة (الكتاب الاحصائى السنوى – ٢٠١٠، ٦):

أ– معاش الضمان الاجتماعى:

هومعاش شهرى للاسر التى ليس لها اى مصدر من مصادر الدخل اوالاسر ذات الدخل المحدود. والفئات المستهدفة له هى (الارامل – المطلقات – الايتام – اولاد المطلقة اذا توفيت اوتزرجت اوسجنت – العجز – الشيخوخة – البنت التى بلغت سن الخمسين ولم تتزوج – اسرة المسجون لمدة لا تقل عن ثلاث سنوات).

بيان بفئات و اعداد المستفيدين من معاش الضمان الاجتماعى على مستوى الجمهورية خلال الفقرة من ٢٠٠٩/٧/١ الى ٢٠١٠/٦/٣٠ (الكتاب الاحصائى السنوى – ٢٠١٠، ١٥:٨) :

المستفيدين	عدد الاسر (معاش)	المنصرف بالجنية	عدد الابناء (منح دراسية)	المنصرف بالجنية
الايتام	٢٥٤٢٣	٢٦٧٠٩٥٠٨	٧٣٣٧	٢٢٨٥٨٧٠

الارامل	٢٣٧٤٣٩	٢٩٨٢٢٢٦١٠	١٢٩٧٣٥	٣٩٢٠٢٨٤٠
المطلقات	١٩٤٣٩٤	٢٣٦٩٠٢٨٣٢	٥٢٢٥٤	١٥٥٠٥٤٤٠
اولاد المطلقات	١١١٤٧	١١٦٠٩٥٧٦	٤٤٩٠	١٣٦١٦٤٨
العجز الكلى	٤٥٨١٠١	٥٤٨١٠٩٩٥٨	٢٧٨٦٩٠	٨٩٩٦٥٣١٠
الشيخوخة	٢١٢٦٧٥	٢٣٤٢٣٥١٨٢	٢٧٧٥٠	٧٨٠٧٩٤٠
بنات لم يتزوجن	٢٩٦٠٩	٣٧٨٧٤٦٢٢		
اسرة المسجون	١٨٧٢١	٢٥١٩٧٩٩٧	١٢٤٥١	٣٥٢٨٢٠٠
الاجمالى	١١٨٧٥٠٩	١٤١٨٨٦٢٢٨٥	٥١٢٧٠٧	١٥٩٦٥٧٢٤٨

و يرى الباحث ان معاش الضمان الاجتماعى المقدم الى العديد من الفئات التى ليس لها مصدر للدخل والذى يصل حاليا الى حوالى ١٥٠ جنيها شهريا ليس كافيا للاسرة الفقيرة لكى يحقق لها تحسن فى مستوى الحياة الاجتماعية ولن يخرج بهذه الاسر من دائرة الفقر. ومن الممكن الاستفادة من (تجربة امانة اختيار فى ماليزيا) بمنح الفقراء وخاصة النساء الفرصة من خلال دعم مشروعاتهم الصغيرة لانجاحها من اجل مكافحة الفقر.

ب – خدمة معاش الطفل:

معاش شهرى للاطفال الاقل من ١٨ سنة بمقدار ٢٠ جنيها لكل طفل. والفئات المستهدفة هى:

(فى حالة طلاق الوالدين ثم زواج كل منهما – وفاة الوالدين – وفاة الاب ثم زواج الام - الايتام ومجهولى النسب – اطفال المسجون لمدة لا تقل عن ٣ سنوات).

بيان بالفئات المستفيدة من معاش الطفل على مستوى الجمهورية فى الفقرة من ٢٠٠٩/٧/١ الى ٢٠١٠/٦/٣٠ **(الكتاب الاحصائى السنوى – ٢٠١٠، ١٦:١٧)**:

المستفيدين	عدد الاطفال (معاش)	المنصرف بالجنية	عدد الاطفال (منح دراسية)	المنصرف بالجنية
ايتام ومجهولى النسب	٢٢٩٥٤	١٨٣٠٦٨٣٨	٢٤١٤٧	٧٧٧٢٠٣١
اطفال المطلقة	١٩٥٢٧	١٤٧٠٨١٤٢	٢٢٩٦١	٧١٧٩٨٢٢
اطفال المسجون	١٠٨١	٩٥٥٥٣٤	١٦٦١	٥٠٧٧٨٧
الاجمالى	٤٣٥٦٢	٣٣٩٧٠٥١٤	٤٨٧٦٩	١٥٤٥٩٦٤٠

- **و يرى الباحث ان** خدمة معاش الطفل الذى يصل الى ٢٠ جنيها شهريا يعد مبلغا زهيدا وخارج كل الأطر العامة والآليات الحاكمة للحماية الاجتماعية،حيث انه يجب ان تكون الارقام الموضوعة لدعم الطفل الاولى بالاحتياج متماشية مع الحد الادنى الذى يكفل له حياة كريمة، اذ ان الاستثمار فى تعليم الاطفال الفقراء وعدم تسربهم الدراسى من اهم طرق الحماية الاجتماعية لهؤلاء الاطفال للاستفادة بهم فيما بعد كعناصر فاعلة فى المجتمع وذلك افضل من منحهم ٢٠ جنيها شهريا ستؤدى بهم الى مزيد من الفقر. ويمكن هنا الاستفادة من تجربة (بوليسا فاميليا) التى تمكنت من خلالها البرازيل من النجاح فى الاستثمار فى الاطفال.

ج – المعاش الاستثنائى:

هوزيادة قيمة المعاش الاساسى الحكومى والتأمينات لمواجهة متطلبات الحياة المتغيرة مثل حالات المرض والزواج، والفئات المستهدفة هى (اصحاب المعاشات بالقطاع الحكومى اوقطاع التأمينات الاجتماعية).

د – المساعدات الاجتماعية:

تقدم للاسر التى ليس لها اى مصدر للدخل وتشمل:

– المساعدات الشهرية

الفئات المستهدفة هى (منحة المدارس – الحامل – الرضيع – حالات المرض – حالات هجر عائل الاسرة – الاسرة التى يكون عائلها مسجون –الطفل المعاق ذهنيا)

بيان الفئات المستفيدة من المساعدات الشهرية على مستوى الجمهورية

فى الفترة من ٢٠٠٩/٧/١ الى ٢٠١٠ /٦/٣٠ **(الكتاب الاحصائى السنوى – ٢٠١٠، ٢٠:١٨)**:

المستفيدين	عدد الاسر (المساعدة)	المنصـــــــرف بالجنية	عدد الابناء (منح دراسية)	المنصـــــــرف بالجنية
الحامل	٢٢٤٧	٨٤٦٣٩٢		
الرضيع	٢١٤٥٠	١٩٧٢٨٧٧٢		
اسرة المسجون	٢٤١٩	٢٢٧٢٤٦١	٣٣٥٩	٩٠٣٤٨٠
هجر العائل	٨٩٥٦	١٠٠٥٩٥٦٣	١٠٢٨٦	٢٩٤١٥٧٠
المرض	٦٢٩٥٠	٦٨٤٣٤٢٧٥	٧٦٠١٠	٢٣٦١٤٠٣٢
المعاق ذهنيا	٧٥١١	٦٦٥٢٥١٦	١٦٦٤	٤٦٥٩٦٠
الاجمالى	١٠٥٥٣٣	١٠٧٩٩٣٩٧٩	٩١٣١٩	٢٧٩٢٥٠٤٢

ـ خدمة مساعدات الدفعة الواحدة

الفئات المستهدفة هى (حالات فريدة سواء كانت من مستحقى المعاش الضمانى اوالاسر محدودة الدخل التى لا يتجاوز دخلها الشهرى ٣٠٠ جنية)و تشمل مصاريف التعليم ان يكون الطالب بالاسرة المستحقة مقيدا فى أحدى المراحل التعليمية على ان لا يزيد نصيب الفرد من مجموع دخل الاسرة اذا وزع بالتساوى على افرادها عن ١٠٠ جنية ، مصاريف الجنازة و تصرف لاصحاب المعاشات والمساعدات وأسرهم ، مصاريف الوضع وتصرف لاصحاب المعاشات والمساعدات وغيرهم على أن لا يزيد دخل الاسرة لغير اصحاب المعاش والمساعدات عن ٣٠٠ جنية)

الفئات المستفيدة من مساعدات الدفعة الواحدة على مستوى الجمهورية

فى الفترة من ٢٠٠٩/٧/١ الى ٢٠١٠ /٦/٣٠ **(الكتاب الاحصائى السنوى ـ ٢٠١٠، ٢١)**:

المستفيدين	عدد الاسر	المنصرف بالجنية
المساعدات	٥٠٥٩	٦٨٣٣٩٥٠
الحالات الفردية والملحة	٥٧٨٠١	١٦٠٠٢٠٥٨
مصاريف التعليم	٦٧٥٣٦	١٢٩٧١١٩٨
مصاريف الوضع	٢٤٨١	٧٧٨٦٤٦
الاجمالى	١٣٢٨٧٧	٣٦٥٨٥٨٥٢

ـ الخدمات المقدمه لاسر المجندين

وهى (رعاية اسر المجندين وحل مشكلاتهم وخاصة الاسر التى تأثرت احوالها الاجتماعية نتيجة تجنيد العائل)

ـ خدمه صرف المساعدات فى حالات الكوارث والنكبات العامة والفردية

الفئات المستهدفة هى (مساعدات مالية عاجلة وآجلة فى حالة تعرض الاسرة والافراد لنكبات عامة اوفردية وينتج عنها اصابات اووفيات للافراد اوخسائر فى الاموال والممتلكات)

بيان المستفيدين من مساعدات النكبات العامة والنكبات الفردية على مستوى الجمهورية فى الفترة من ٢٠٠٩/٧/١ الى ٢٠١٠ /٦/٣٠ **(الكتاب الاحصائى السنوى ـ ٢٠١٠، ٢٩)**:

المستفيدين	عدد الاسر	المنصرف بالجنية
النكبات العامة	٤٤٩٥	٥٧٦٨٠٨٨
النكبات الفردية	٢٢٨٦٢	٣٠٩٤٥٨٨٣
الاجمالى	٢٧٣٥٧	٣٦٧١٣٩٧١

ـ مساعدة اسرة الشهداء والمصابين المدنيين

الفئات المستهدفة هى (رعاية اسر الشهداء والمصابين المدنيين نتيجة العمليات الحربية وانفجار الالغام – المصاب – زوجة المصاب – ابناء المصاب – والد المصاب ووالدته – اشقاء المصاب بشرط تواجدهم وقت حدوث الاصابةو بشرط الاعالة)

ـ منح اعانات للعاملين السابقين بالحكومة والقطاع العام وقطاع الاعمال العام واسرهم

الفئات المستهدفة هى (الذين قضوا بالخدمة مدة لا تقل عن ٣ سنوات متتالية من الصندوق المحلى لاعانات العاملين السابقين فى حالات المرض والتعليم والزواج)

بيان المستفيدين من اعانات العاملين السابقين بالحكومة وقطاع الاعمال العام على مستوى الجمهورية فى الفقرة من ٢٠٠٩/٧/١ الى ٢٠١٠ /٦/٣٠ **(الكتاب الاحصائى السنوى – ٢٠١٠، ٢٢)**:

المستفيدين	عدد الاسر	المنصرف بالجنية
المرضى	٢٦٥٤	٨٤٢٢٥٠
التعليم	٢٧٥٤	٩٤٥٩٠٠
زواج البنات والاخوات	٥١٩	٣٢٨٧٥٠
الاجمالى	٥٩٢٧	٢١١٦٩٠٠

اهتمت وزارة الشئون الاجتماعية بالتنمية الاجتماعية وقد طورت مفهوم العمل الاجتماعى فأصبح اداة اساسية ،ورئيسية من ادوات التنمية الاجتماعية تشمل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وتقدم الوسائل الوقائية والعلاجية لتحقيق التنمية، واصبح العمل الاجتماعى مجالا هاما من مجالات الاستثمار المتصل بالانسان واعادة تشكيل القوة البشرية بما يمكنها من الالتحام بالموارد والتعامل مع التكنولوجيا الحديثة لاحداث التغيير المستهدف المؤدى الى التطور المرغوب ثم الى التقدم المطلوب فى اطار التنمية الشاملة، وذلك من خلال الاهتمام بقطاع الاسر المنتجة والتكوين المهنى،وتنمية المجتمعات المحلية (وزارة الشؤن الاجتماعية،الكتاب الاحصائى السنوى ، ٢٠١٠).

ففى قطاع الاسر المنتجة يهدف نشاط وزارة الشؤن الاجتماعية الى اتاحة فرص العمل للطاقات البشرية المعطلة لزيادة دخل الاسرة والقدرة على اشباع حاجاتهم،ورفع مستوى الاسرة الاجتماعى، وذلك بأستثمار الطاقات البشرية لديهم فى مجال الصناعات البيئية،والمنزلية، والريفية لتحويلهم الى وحدات انتاجية بهدف محاربة الفقر.

وتقوم الوزارة بتقديم مشروع التكوين المهنى لرعاية المتسربين من المراحل التعليمية والاطفال الذين لم يتلقوا اى تعليم منتظم وذلك للحصول على التدريب المناسب والحصول على الشهادة التى تؤهلهم للعمل،وتشمل برامج التكوين المهنى الرعاية الصحية والاجتماعية والنفسية للمتدربين،وذلك من خلال مراكز التكوين المهنى (الكتاب الاحصائى السنوى – ٢٠١٠، ٤٠).

وتهتم الوزارة بتنمية طاقات وامكانيات افراد الاسرة واستثماره فى انشطة اقتصادية تعمل على زيادة الدخل، والعمل على تنمية الامكانيات والموارد البيئية المتاحة وتحويلها الى منتجات نهائية ذات قيمة اقتصادية مضافة،واتاحة فرص عمل لكل فئات المجتمع ممن لديهم القدرة والرغبة فى الانتاج، كما تهدف الوزارة الى تحويل الفئات المتلقية للمساعدات والقادرة على العمل والانتاج بعد تدريبها على مهن تتناسب مع قدراتها وميولهاالى فئات منتجة قادرة على

مساعدة نفسها وسد احتياجاتها الاساسية، واكساب افراد الاسرة المهارات الفنية المناسبة لقدراتهم ورغباتهم فى مجالات الصناعات والحرف البيئية واليدوية المختلفة،وتدعيم القيم الثقافية والاجتماعية والقومية لتقدير قيمة العمل وتنمية الانتاج ارتباطا بأهداف المجتمع (وزارة الشؤن الاجتماعية ، الكتاب الاحصائى السنوى ٢٠١٠).

التطور الزمنى لحركة الاسر المستفيدة خلال ٣ سنوات على مستوى الجمهورية(الكتاب الاحصائى السنوى – ٢٠١٠، ٥٠):

البيان	مازالت تعمل	استقلت	توقفت
٢٠٠٧	٣١٥١٤٤	٢٤٠٤٦٧	١٩٨٧٥
٢٠٠٨	٣١٣٣٣١	٢٦٢٢٤٨	١٤٨٠٢
٢٠٠٩	٥٩٠٥٠٨	٢٦١٧٥٠	١٥٨٧٤

التطور الزمنى لعدد الاسر المستفيدة على مستوى الجمهورية(**الكتاب الاحصائى السنوى – ٢٠١٠، ٥٠)**

البيان	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩
عدد الاسر المستفيدة	٥٧٥٤٨٦	٢٢٤٥٥٤٠	٢٥٩٧٥٠٤

بيان القروض المنصرفة للاسر المنتجة على مستوى الجمهورية لعام ٢٠٠٩(**الكتاب الاحصائى السنوى – ٢٠١٠، ٥٢)** :

البيان	قروض عينية للاسر بالجنية	قروض نقدية للاسر بالجنية	المجموع
الاجمالى	١٥٣٥٩٨٨٠	١٣٩٠٤٣٠٤	٢٩٢٦٤١٨٤

كما تهتم وزارة الشئون الاجتماعية بقطاع تنمية المجتمعات المحلية وترى ان التنمية المحلية هى العمليات التى يمكن بها توجيه جهود المواطنين والحكومة لتحسين الاحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فى المجتمعات المحلية، وتنمية المجتمع هى عملية شاملة لاحداث تغير اجتماعى مقصود يستهدف اعادة تقييم الانسان للموارد المتاحة فى المجتمع وكيفية التعامل معها للوصول الى اداء افضل للوظائف الاجتماعية لاهالى المجتمع، وقد تم تخصيص اعتماد قدره (٦ مليون جنية) سنويا بموازنة الوزارة للادارة العامة لتنمية المجتمعات المحلية لدعم انشطتها والتى يبلغ عددها (٦٨٩٨) جمعية تنمية على مستوى الجمهورية، وذلك باعتبارها الآلية الرئيسية لتنفيذ الخطط والبرامج التنموية فى ضوء السياسة العامة للوزارة لاحداث التنمية الشامله بالمجتمعات المحلية من خلال المشاركة فى الحد من المشكلات التى تعوق عملية التنمية (البطاله والفقر والتلوث البيئى)، وتمكين الفئات المهمشة اقتصاديا واجتماعيا والاسر الفقيرة الاولى بالرعاية لتفعيل دورها فى عملية التنمية من خلال تنفيذ المشروعات التنموية (الكتاب الاحصائى السنوى – ٢٠١٠، ٧٠).

٢ـ خدمات بنك ناصر الاجتماعى:

أـ المساعدات الاجتماعية

الفئات المستهدفة (اسرة المريض بأمراض مزمنة – اسرة المسجون – خريج الجامعة المتراكمة علية مصروفات – المحتاجون للاجهزة التعويضية)

ب – خدمات صندوق تأمين الاسرة

الفئات المستهدفة (صرف نفقة المطلقة والابناء والوالدين التى يصدر بها حكم قضائى على ان يتولى البنك مهمة تحصيل هذه المبالغ من المحكوم عليه حفاظا على كرامة الاسرة)

ج – مساعدة الزكاة

الفئات المستهدفة (جميع مستحقى الزكاة – الفقراء – المساكين – المرضى – الايتام – الارامل – طلاب العلم)

٣ـمبادرة الحكومة لتنمية الالف قرية الاكثر فقرا:

سعت الحكومة الى اتخاذ مجموعة من التدابير الجادة نحوتنمية الريف المصرى ومواجهة الفقر من خلال برنامج الاستهداف الجغرافى، وذلك بالاعتماد على حزمة متكاملة من المشروعات التنموية التى تهدف الى تحسين نوعية حياة السكان الفقراء، ويهدف برنامج الاستهداف الجغرافى الى تنمية ١٠٠٠ قرية الاكثر فقرا فى مصر ،وقد تم اختيار القرى الاكثر فقرا بناءا على مزيج من المعايير التى تشمل احتوائها على اكبر نسبة من الاسر الاشد فقرا وتوزيعها الجغرافى (WWW. 1000qarya.gov.eg)

واعتمد هذا المشروع على البرامج الثلاثة التالية:

أـ البرنامج الاول: بناء وتنمية البنية التحتية:

ويستهدف هذا البرنامج بناء وتنمية البنية التحتية والخدمية وذلك انطلاقا من ان الاسر الفقيرة تعيش فى اماكن فقيرة من حيث البنية التحتية والخدمية وكل الامكانات التى تساعد على رفع مستوى المعيشة والخروج من دائرة الفقر، وايضا على اعتبار ان الفقراء يفتقدون للقوة التفاوضية الضاغطة الامر الذى لا يمكنهم من جذب انتباة صانعى القرار.

ب- البرنامج الثانى: تمكين الاسر الاولى بالرعاية:

ويستهدف البرنامج تمكين الافراد الاشد فقرا فى القرى المختارة على اعتبار ان تطوير البنية التحتية والخدمات الاجتماعية لا يضمن بالضرورة تحسين اوضاع الاسر الاشد فقرا، ويهتم البرنامج ايضا بمواجهه المعوقات التى تمنع الاسر من الاستفادة من فرص التنمية،بالأضافة الى الخروج من الفقر خلال مدة محددة وضمان تمتع الاطفال بفرص متكافئة فى التنمية وعدم توارث الفقر بين الاجيال.

ج- البرنامج الثالث: المشاركة المجتمعية:

يستهدف البرنامج تنمية المشاركة المجتمعية، والمشاركة فى صنع القرار، والمساهمة المادية فى المشروعات المنفذة وحماية وضمان استمرارية البرنامج وضمان عدم تدهور الخدمات المقدمة.

و تعقيبا على ذلك فان تنوع اعتماد المبادرة على اكثر من برنامج يساعد فى تنمية العديد من الجوانب الضعيفة فى حياة الفقراء، فالبرنامج الاول الذى يهتم ببناء وتنمية البنية التحتية يعبر عن احتياج القرى الفقيرة الى الخدمات الصحية والتعليمية والمرافق والطرق والاسكان وغيرها من البنية التحتية والخدمية، وجاء البرنامج الثانى ليساهم فى تمكين الاسر الاولى

بالرعاية للاستفادة من فرص التنمية ومواجهه توارث الفقر، كما هدف البرنامج الثالث الى تنمية المشاركة المجتمعية.

والملاحظ ان البرامج المقدمه فى هذه المبادرة رغم ما تحمله من ايجابيات الانها لم تتضمن ايضاحا واضحا لآليات مكافحة الفقر.

٤ـ العقد الاجتماعى:

دعت مصر عام ٢٠٠٦ الى مفهوم جديد للعقد الاجتماعى،يعتمد على تصور للعلاقة بين الدولة وجميع مواطنيها يحصل بمقتضاة الفرد على حقوقه وحرياته على ان يخضع فيها لارادة الجماعة ممثلة فى السلطة، ويلتزم تجاة الدولة بتنمية قدراته للخروج من دائرة الفقر ويستفيد من العقد الاجتماعى الجديد جميع فئات المجتمع لا سيما الفقراء (برامج التضامن الاجتماعى ،٢٠٠٧، ١٥:١٦).

جاء تقرير التنمية البشرية فى مصر بمفهومين شاملين للعقد الاجتماعى وهما:

المفهوم الاول للعقد الاجتماعى:

وهويتضمن صياغة العلاقة بين الدولة والمواطنين وتقوم على برنامج متكامل لحماية الحقوق والحريات يستهدف الفقراء، وان كانت منافعة تمتد لكافة المواطنين.

المفهوم الثانى للعقد الاجتماعى:

يتضمن هذا المفهوم برنامج متكامل اجتماعى وسياسى واقتصادى يزاوج بين الاصلاح على كافة المستويات من اجل تعزيز مسيرة التنمية والارتقاء بالمواطنين بما يمكنهم من تحقيق احتياجاتهم.

ويتضح مما سبق ان العقد الاجتماعى يقوم على مجموعة من الاسس من اهمها:

- الشراكة بين مختلف قطاعات المجتمع
- تمكين الفئات المهمشة من السيطرة على مقدراتها
- عدالة توزيع الثروة بين الفئات الاجتماعية المختلفة
- تطبيق اللامركزية ومنح اختصاصات اوسع للمحليات مع العمل على بناء قدراتها لتكون أكثر قدرةعلى الوفاء بأحتياجات المواطنين
- المساءلة والشفافية وتطبيق مبادىء الحكم الرشيد

ونستخلص من ذلك ان العقد الاجتماعى يعتبر وسيلة لخفض معدلات الفقر وتحسين مستويات المعيشة،وتحقيق التوازن بين الطبقات، والاسراع بعمليات التنمية، وزيادة معدلات النموالاقتصادى مع ضمان استدامة عملية التنمية.

٥ـالصندوق الاجتماعى للتنمية:

تم انشاء الصندوق الاجتماعى للتنمية عام ١٩٩١ ليعمل كشبكة أمان لحماية الفئات المتضررة من الاثار السلبية لبرنامج الاصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى بالاضافة الى انجاح برنامج الاصلاح الاقتصادى ذاته (Hussein M. Elgammal, 1997, ,p. 159).

كما جاء انشاء الصندوق الاجتماعى للتنمية نتيجة الاستجابة للوعى المتزايد بأن استمرارية جهود الاصلاح الاقتصادى يمكن ان تكون مهددة بسبب عدم الالتفات الى الجوانب الاجتماعية للاصلاح الاقتصادى، وكانت الاستجابة لمعدلات الفقر المرتفعة والبطالة والحرمان بين الفئات ذات الدخل المنخفض، فجاء الصندوق الاجتماعى للتنمية من اجل القضاء على معاناه الفئات الفقيرة والمهمشة (Heba Ellaithy, , 2001, 132: 133).

كما يعمل الصندوق الاجتماعى للتنمية على التخفيف من حدة الفقر من خلال فرص العمل، وتقليل الاثر السلبى على الفقراء نتيجة تنفيذ برامج الاصلاح الاجتماعى ويعتبر خلق فرص العمل اهم أهداف الصندوق الاجتماعى للتنمية، لذا فان خلق الوظائف الجديدة هوالوسيلة الاساسية التى يستخدمها الصندوق الاجتماعى للتنمية للتقليل من المصاعب التى تواجه الفقراء من أجل توفير وسيلة مستديمة تدر الدخل للفقراء (كريمة كريم ، ٢٠٠٥، ١٠٨:١٠٩).

أهداف الصندوق الاجتماعى للتنمية:

١- الحد من البطالة وتوفير فرص عمل جديدة والحفاظ على فرص العمل القائمة، والتخفيف من حدة الفقر وزيادة فرص توليد الدخل.

٢- التوسع فى تمويل المشروعات والمنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر.

٣- التوسع فى تقديم الخدمات غير المالية بهدف انجاح المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر وتنميتها.

٤- تنمية المهارات ورفع القدرات للعاملين بأى قطاع لرفع مستوى الأداء لتحقيق التنافسية المطلوبة.

٥- تقديم الدعم المؤسسى لشركاء التنمية من منظمات المجتمع المدنى والبنوك وغيرها.

٦- العمل على متابعة التقدم التكنولوجى لخدمة المشروعات الصغيرة وتقديم الدعم التسويقى لها.

٧- التنمية البشرية والمجتمعية وتنفيذ خدمات بنية اساسية ومجتمعية لتوفير بيئة ملائمة لاقامة مشروعات صغيرة ناجحة.

٨- نشر ثقافة فكر العمل الحر وريادة الاعمال للمشروعات الصغيرة (الصندوق الاجتماعى للتنمية، ١٩٩٥، ١٢).

وقد صدر قرارا جمهوريا عام ١٩٩٩ بأنشاء جهاز تنمية المشروعات الصغيرة ليتبع الصندوق الاجتماعى للتنمية ويعمل فى جميع المحافظات لتنمية المشروعات الصغيرة القائمة وانشاء مشروعات جديدة للشباب لتأمين فرص عمل لهم (عبد العزيز ، ٢٠٠٠، ٦٧:٧٧)، ويقوم بأتاحة الفرصة للافراد لاقامة المشروعات الصغيرة والحرفية وتملكها، وتوفير التدريب الفنى والادارى والمهنى للافراد لتمكينهم من اعداد دراسات الجدوى وادارة المشروعات بكفائة (على ، ٢٠٠٥، ٢٤٨: ٢٤٩).

ورغما عن هذة الاهداف السابقة التى قام الصندوق الاجتماعى للتنمية من اجلها الا ان هذه الاهداف لم تتمكن من التحقيق الفعلى على الارض فقد اهتم الصندوق بأن يبرز ارقام كبيرة لعدد المشروعات التى يقوم بأقراض اصحابها ولكنه لم يستطع ان يحد من معدلات ابطالة المتزايدة،وعدم النجاح فى الحد من الفقر، وعدم الاهتمام بتنمية المهارات ورفع قدرات المتعاملين معه من اجل الحفاظ على فرص العمل القائمة،وزيادة فرص توليد الدخل، وسيتناول الباحث لاحقا فى التعقيب على برامج الحماية الاجتماعية فى مصر تقديم رؤية تحليلية للصندوق الاجتماعى فى مصر.

اهم النتائج و الاستخلاصات:

١- حول برامج الحماية الاجتماعية المقدمه من وزارة الشئون الاجتماعية:

- رغم تعدد برامج الحماية الاجتماعية المقدمة من وزارة التضامن الاجتماعى الا انها لا تتضمن برامج تحقق توليد الدخل اوبرامج تعتمد على التنمية المستدامة لتحقيق الدفع بالفقراء من اسفل الى اعلى.

- عدم وجود آلية للقروض الصغيرة التى تساعد على التمكين الاقتصادى للفقراء من خلال منحهم قروض صغيرة بدون فائدة لتنفيذ مشروعات صغيرة تمكنهم من توليد دخل الفقراء وتحسين نوعية الحياة.
- معاش الضمان الاجتماعى المقدم الى العديد من الفئات التى ليس لها مصدر للدخل والذى يصل حاليا الى حوالى ١٥٠ جنيها شهريا ليس كافيا للاسرة الفقيرة لكى يحقق لها تحسن فى مستوى الحياة الاجتماعية ولن يخرج بهذه الاسر من دائرة الفقر. ومن الممكن الاستفادة من (تجربة امانة اختيار فى ماليزيا) بمنح الفقراء وخاصة النساء الفرصة من خلال دعم مشروعاتهم الصغيرة لانجاحها من اجل مكافحة الفقر.
- خدمة معاش الطفل الذى يصل الى ٢٠ جنيها شهريا يعد مبلغا زهيدا وخارج كل اللأطر العامة والآليات الحاكمة للحماية الاجتماعية،حيث انه يجب ان تكون الارقام الموضوعة لدعم الطفل الاولى بالاحتياج متماشية مع الحد الادنى الذى يكفل له حياة كريمة، اذ ان الاستثمار فى تعليم الاطفال الفقراء وعدم تسربهم الدراسى من اهم طرق الحماية الاجتماعية لهؤلاء الاطفال للاستفادة بهم فيما بعد كعناصر فاعلة فى المجتمع وذلك افضل من منحهم ٢٠ جنيها شهريا ستؤدى بهم الى مزيد من الفقر. ويمكن هنا الاستفادة من تجربة (بوليسا فاميليا) التى تمكنت من خلالها البرازيل من النجاح فى الاستثمار فى الاطفال.
- المعاش الاستثنائى الذى يمنح لاصحاب المعاشات وغير القادرين على مكافحة الفقر بمعاشاتهم الاصلية، يحتاج ايضا الى اعادة النظر لانه من المنطقى ان تقوم الدولة بعمل نظام معاشات يمكن ان يستفيد منه بعد سنوات العمل الطويلة الى ان يصل لسن التقاعد بالحصول على معاش يمكنه من نوعية حياة افضل، ولا يحتاج الى ان يحصل على هذا المعاش الاستثنائى الذى يؤكد وجود خلل اجتماعى اقتصادى فى منظومة المعاشات المعمول بها.
- المساعدات الاجتماعية بكافة انواعها والمقدمة من الوزارة لها دور اجتماعى مهم لدعم الفقراء ولكنها ايضا ذات قيمة مادية ضعيفة لا تقوى على مكافحة الفقر اوالحد منه، ومن الممكن تحويل المساعدات الاجتماعية اوجزء منها الى انشطة اخرى موجهه للفقراء مثل تمكينهم بمشروعات صغيرة اوتنمية وتطوير مهارتهم الحرفية والزراعية من اجل أعمال انتاجية غير تقليدية بما يمكنهم من توليد عائد مناسب يمكنهم من الحياة بشكل افضل .
- ان معظم الخدمات المقدمة عن طريق بنك ناصر الاجتماعى لا تحقق اهدافها فى مكافحة الفقر أوالحد منه، ومن الممكن الاستفادة منها بشكل أفضل عن طريق تطبيق تجربة (بنك جرامين) الذى استطاع ان يمكن افقر الفقراء فى بنجلاديش، ونستفيد من استراتيجيته فى مكافحة الفقر بتطوبر برامج بنك ناصر الاجتماعى لتكون على نفس المستوى مع مراعاة ان يكون القائمين على اعادة هيكلته وتحديث استراتيجيتة لتكون من المتخصصين فى علم الاجتماع الاقتصادى والتنمية لتكون الرؤية التنفيذية علمية و واقعية فى وقت واحد بما يمكن من الوصول الى الفئات الاشد احتياجا لدعمها اقتصاديا و اجتماعيا و مساعدتها فى الاندماج فى المجتمع .

٢ـ حول مبادرة الحكومة لتنمية الالف قرية الفقيرة:

ان توجه الدولة نحوتنمية فقراء الريف واستهدافهم بمشروع خاص بهم ليساعدهم فى تحسين نوعية حياتهم وتقويتهم على الحد من الفقر ومكافحته يعد فكرة ايجابية على طريق مكافحة

الفقر بان يكون هناك برامج موجهه خصيصا من اجل فقراء الريف الذين هم من اكثر الفئات احتياجا.

ان تنوع اعتماد المبادرة على اكثر من برنامج يساعد فى تنمية العديد من الجوانب الضعيفة فى حياة الفقراء، فالبرنامج الاول الذى يهتم ببناء وتنمية البنية التحتية يعبر عن احتياج القرى الفقيرة الى الخدمات الصحية والتعليمية والمرافق والطرق والاسكان وغيرها من البنية التحتية والخدمية، وجاء البرنامج الثانى ليساهم فى تمكين الاسر الاولى بالرعاية للاستفادة من فرص التنمية ومواجهه توارث الفقر، كما هدف البرنامج الثالث الى تنمية المشاركة المجتمعية.

والملاحظ ان البرامج المقدمه فى هذه المبادرة رغم ما تحمله من ايجابيات الانها لم تتضمن ايضاحا واضحا لآليات مكافحة الفقر.

٣- حول دور الصندوق الاجتماعى للتنمية:

- من المهم التنسيق بين الصندوق الاجتماعى وبنك ناصر فى منظومة واحدة كما هوالحال فى تجربة بنك جرامين فى بنجلاديش التى اشارنا اليها من قبل، وذلك بالاضافة الى ضرورة التغيير فى بعض الاستراتيجيات المتبعة مع الفقراء كأن يتم منح القروض بدون فائدة لان الفقير يحتاج الى من يدفعه الى النجاح بمشروعه الصغير وليس الى من يكبله بالفوائد التى تفوق ما يمكن ان يحققه من ربح ضعيف من خلال مشروعه الصغير.
- يجب ايضا الاهتمام بأن يكون هناك قطاع لدعم مشروعات الفقراء لقطاعى المبيعات والتسويق ويكون ملازما للمشروع خطوة بخطوة لتمكين الفقراء من انجاح مشروعاتهم وبذلك لا تكون هذة المشروعات معرضة للتعثر كما هوالحال مع مجموعة كبيرة من المقترضين من الصندوق الاجتماعى.
- يجب مشاركة المقترضين من الفقراء فى استرتيجيات الجهة المانحة للقروض حتى تكون اكثر قربا من احوالهم الاجتماعية والاقتصادية لتستطيع صياغة أحتياجاتهم فى استراتيجية ايجابية دافعة للنجاح.
- يجب على الجهة المانحة للقروض ايضا ان يكون لديها مسوح ودراسات عن كافة القطاعات التى يمكن ان تساهم فيها المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر ليكون المجهود موجهه لافكار ابتكارية يحتاج اليها المجتمع وليس التكرار لافكار قديمة لا تحقق النجاح.
- يجب ان يشمل القائمين على هذه المشروعات من متخصصين فى ميدان علم الاجتماع الاقتصادى لتكون لديهم الرؤية المزدوجة اجتماعيا واقتصاديا، اذ ان اغفال هذه القضية يترتب علية ما تلاحظه من زيادة نسبة الفقراء بأضطراد رغم زيادة مشروعات مكافحة الفقر.

و رغم كافة الجهود المبذولة فى مصر فى مجال الحماية الاجتماعية و رغم تعدد الجهات المعنية بها ما بين وزارات و مؤسسات و مبادرات حكومية و غيرها الا انها لم تحقق الهدف منها فى الحد من الفقر، الا انها لم تقم بدور ملحوظ فى الحد من الفقر ، فهى لم تستطع من خلال المساعدات الشهرية والمساعدات المنتظمة الاخرى مع اختلاف مسمياتها ان تساعد فى تحويل الفقراء الى قوة منتجة فى المجتمع رغم ارتفاع قيمتها الاجمالية كما فعلت تجارب بلدان عدة والتى سبق الاشارة الى نجاحها فى ان تطور مهارات وقدرات الفقراء من اجل توليد الدخل وتعظيم الاستفادة مما يقدم لهم من مساعدات لتحويلها الى فرص دائمة للعمل والانتاج،كما يجب التنسيق بين كافة الجهات التى تعمل كشبكة حماية اجتماعية من خلال آليات جديدة لمكافحة الفقر والحد منه فى ضوء استراتيجية ورؤية واضحة ، لان تفتيت شبكات

الحماية الاجتماعية وعدم التواصل بينها يضعفها ولا يحقق نتيجة ايجابية لاى مشروع يقام منفردا للحد من الفقر، وما يؤكد هذه الضرورة هوانه رغم كثرة المشروعات المطروحة للحد من الفقر الا ان الفقر والفقراء يزدادون فقرا بشكل مستمر.

لذا فان تحقيق النجاح فى مكافحة الفقر او الحد منه لابد ان يكون من خلال توفير شبكة حماية اجتماعية مترابطة و متصلة تنفذ استراتيجية واضحة مستعينة بآليات ايجابية يمكنها تحقق النتيجة المرجوة.

ويمكن ان يتم ضم كافة الجهات التى تعمل فى هذا الاطار تحت مظلة حكومية واحدة يقترح الباحث تسميتها:

(وزارة شئون الحماية الاجتماعية) وتضم من خلالها وزارة التضامن الاجتماعى والصندوق الاجتماعى للتنمية وكافة المشروعات الموجهه للفقراء حتى يمكن الدفع بالفقراء من اسفل الى اعلى دفعا حقيقيا وليس من خلال تنافس الجهات على اعلان مشروعات ورقية غير عملية للنهوض بمستوى حياة الفقراء والمهمشين .

المراجع

مراجع باللغة العربية :

كتب :

١. علـى نجـا، مشـكلة البطالـة وأثـر برنـامج الاصـلاح الاقتصـادى عليها،دراسـة تحليليـة تطبيقية، الدار الجامعية، الاسكندرية، ٢٠٠٥، ص ص ٢٤٨: ٢٤٩.
٢. كريمة كريم، "دراسات فى الفقر والعولمة مصر والدول العربية "، ترجمة سمير كريم، المشـروع القـومى للترجمـة، المجلـس الاعلـى للثقافـة، القـاهرة، ٢٠٠٥،ص ص ١٠٨:١٠٩.

دراسات و ابحاث :

١. الصندوق الاجتماعى للتنمية، المهمة والاهداف، القاهرة، ١٩٩٥،ص ١٢.
٢. الكتاب الاحصائى السنوى لعام ٢٠٠٩ – ٢٠١٠، مركز المعلومات والتوثيق دعم القرار، وزارة الشئون الاجتماعية، ص ٢٠١٠،٦.
٣. برامج التضامن الاجتماعى فى ضوء التجارب الدولية، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار،مجلس الوزراء،القاهرة،٢٠٠٧، ص ص ١٦:١٥.
٤. برامج ومشروعات رعاية الاسرة، معالم الواقع ومقومات ومكونات التطوير من منظور تنموى فى دول مجلس التعاون الخليجى، دراسة مقدمة الى الملتقى العلمى والفنى للمسؤلين والمخططين لبرامج ومشروعات الاسرة فى دول مجلس التعاون،الشارقة،الامارات العربية المتحدة،٢٠٠٣، ص ١٥
٥. خضر ابوقورة وفوزى عبد الرحمن واخرين، نحواصلاح نظم الحماية الاجتماعية فى مصر،سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، معهد التخطيط القومى، القاهرة،٢٠١٠.
٦. دستور مصر ٢٠١٤.
٧. دليل وزارة التضامن الاجتماعى، ٢٠٠٨.
٨. عبد العزيز مخيمر، احمد عبد الفتاح، دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة فى معالجة مشكلة البطالة بين الشباب،المنظمة العربية للتنمية الادارية،القاهرة، ٢٠٠٠، ص ص ٦٧:٧٧.

٩. مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار،مركز العقد الاجتماعى، مبادرة الحكومة لتنمية الالف قرية الاكثر فقرا.

مراجع باللغة الاجنبية :

1. Heba Ellaithy, Evaluating the Social Fund for Development Programsto Alleviate Poverty, Conference on: " Socioeconomic Policies and poverty alleviation Programs in Egypt " Center for Economic and Financial Research and Studies, Faculty of Economics and Political Science, Cairo University,Egypt, 2001, p.p 132: 133

2. Hussein M. Elgammal,Financial Resources Mobilization For Social Funds,In Anthony G.Bigio (Editor) Social Funds and Reaching the Poor: Experiences and Future Directions, Proceedings from the International Work shop of Social Funds, 1997,The World Bank Washington D.C,p. 159.

مواقع الانترنت :

1. www.capmas.gov.eg
2. WWW. 1000qarya.gov.eg
3. WWW. Mop.gov.eg